



وزارة المالية
Ministry of Finance
State of Kuwait | دولة الكويت



بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والعالمية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة
للسنة المالية 2027/2026

المحتوى:

2	مقدمة: بيان وزير المالية
3	الاقتصاد العالمي
3	النمو العالمي
5	التضخم العالمي
7	التطورات النفطية
9	الاقتصاد الإقليمي
10	دول مجلس التعاون الخليجي
12	الاقتصاد المحلي
12	الناتج المحلي الإجمالي
16	التضخم
17	التصنيف الائتماني
18	التعاون الاقتصادي
20	الدين العام
22	الضريبة
22	السكان والقوى العاملة
23	البطالة والوظائف المنشأة
24	مشروع ميزانية السنة المالية 2027/2026 والتوجيهات التي بني عليها



مقدمة

تنص المادة (13) من المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن (يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بياناً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلاً لما يهدف إليه).

واستناداً إلى ذلك، يسعدني أن أقدم هذا البيان الذي يحتوي على عرض مفصل للمستجدات التي شهدتها اقتصادنا المحلي على مدار السنة المالية المنقضية في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق العالمية وتجدد التوترات الجيوسياسية وما زانها من تذبذب في أسعار النفط وكذلك تطورات الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والعالمية، والتي أثرت وتؤثر في أسس ومسارات إعداد الموازنة العامة، ويعرض الأسس والأهداف التي بني في ضوءها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2027/2026، والذي يمثل التزام الحكومة بتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام يقوده القطاع الخاص مع بنية تحتية متينة في إطار الرؤية الاستراتيجية لدولة الكويت تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح حفظهما الله ورعاهما.

إن إعداد هذه الميزانية يعد خطوة محورية ضمن مسيرة التنمية المستدامة، حيث تجسد بداية مرحلة عملية ترتقي بمسيرة الإنجاز، وستواصل الوزارة مسيرتها الدؤوبة لتحقيق غايات "رؤية الكويت 2035"، الساعية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وضمان استدامة الموارد الوطنية، كما تؤكد الالتزام الراسخ بمتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في الميزانية العامة للدولة بما يضمن تحقيقها وفق أعلى المعايير المهنية.

والله ولي التوفيق...

أ.د. يعقوب السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي

وزير المالية



الاقتصاد العالمي:

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تسلسلاً غير مسبوق من الصدمات الاقتصادية المتلاحقة والمتشابكة، تراوحت آثارها بين تبعات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي وحركة التجارة، وأزمات إمدادات الطاقة والغذاء، وموجات ارتفاع التضخم على نطاق واسع، كما تعاظمت التحديات مع تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية، وما نجم عنها من اضطرابات في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، إضافة إلى تحولات السياسات النقدية والمالية في الاقتصادات الرئيسية حول العالم.

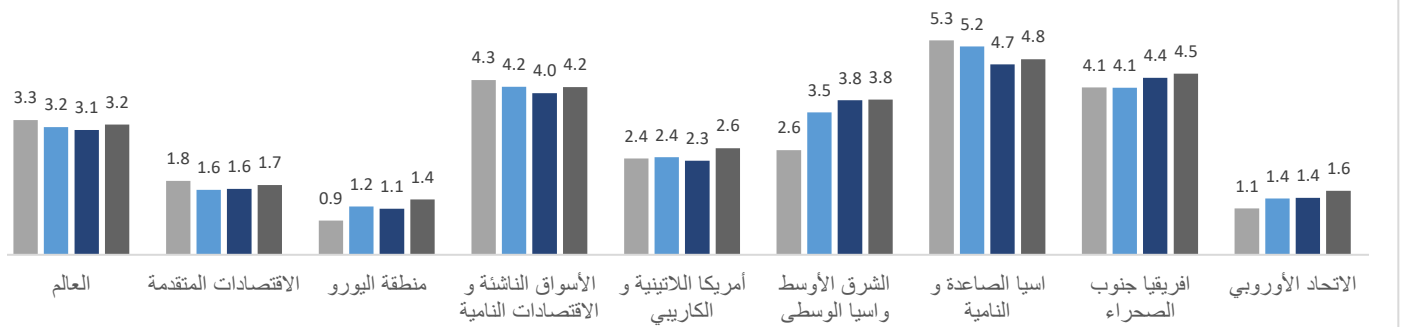
النمو العالمي:

تشير أحدث توقعات المنظمات الدولية الصادرة في 2025 إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه تباطؤاً مستمراً في معدلات النمو، حيث سجل مستويات أدنى من المتوسطات التاريخية، وذلك في ظل تفاقم حدة التوترات الجيوسياسية وتزايد إجراءات السياسات الحمائية والقيود التجارية، مما يعزز حالة عدم اليقين المحيطة بأفاق الاقتصاد العالمي، وفي المقابل تشهد وتيرة التضخم العالمي تراجعاً تدريجياً، وذلك كنتيجة للسياسات النقدية التقييدية التي تتبناها البنوك المركزية، والمتمثلة في رفع أسعار الفائدة، مع العلم أن سرعة هذا التعديل النقدي قد بدأت تتراجع في الفترة الأخيرة، وعلى صعيد آخر، تُواصل مستويات الدين العالمي ارتفاعها، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل ويُقيد بشكل كبير قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات مالية تحفيزية لدعم النمو الاقتصادي.

وفقاً لتقرير (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2025، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي تباطؤاً خلال عامي 2025 و2026 ليصل إلى حوالي 3.2% و 3.1% على التوالي، مقارنة بمعدل 3.3% المسجل في عام 2024، يعد هذا المعدل أدنى بكثير من متوسط النمو الاقتصادي العالمي المسجل خلال الفترة من 2000 إلى 2019 والذي بلغ نحو 3.7%، ويرجع هذا التباطؤ بوجه خاص إلى التغيرات في التعريفات الجمركية والتطورات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما ساهم التحفظ في الإنفاق الاستهلاكي وتراجع الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية في إبطاء النمو في منطقة اليورو، في حين أدى ارتفاع تكاليف الإقراض وتزايد أعباء الدين إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الدول منخفضة الدخل.¹

الرسم البياني (1) النمو العالمي

■ 2024 ■ 2025 ■ 2026 ■ 2027



IMF, WEO October 2025

حيث يتوقع الصندوق أن تحقق الاقتصادات المتقدمة نمواً بنسبة 1.6% خلال عامي 2025 و2026، بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يصل نمو اقتصادات منطقة اليورو إلى 1.2% في عام 2025، و 1.1% في عام 2026، مقارنة بنسبة 0.9% في عام 2024، بينما يتوقع أن تصل نسبة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى 4.2% في عام 2025 و 4.0% في عام 2026، وذلك مقارنة بنمو بلغ 4.3% في عام 2024.

بالنسبة لتوقعات البنك الدولي، فتبدو أكثر تحفظاً، حيث يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي نحو 2.3% خلال عام 2025. وهو ابطأ معدل من 2008. قبل ان يسجل ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 2.4% في عام 2026 مقارنة بمعدل بلغ 2.8% خلال عام 2024، نتيجة تزايد التحديات المرتبطة بالتجارة العالمية، والتوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية وما يصاحبها من اضطرابات في أسواق السلع الأساسية، فضلاً عن الضغوط المالية الناتجة عن تزايد مستويات المديونية وارتفاع تكاليف الاقتراض، إضافة إلى التباطؤ المتوقع في النشاط الاقتصادي الصيني.

¹ آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2025 صندوق النقد الدولي- <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2025/10/14/world-economic-outlook-october-2025>

فمن المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.2% عام 2025، مع تحسن طفيف إلى 1.4% عام 2026، بعد أن كان قد سجل 1.7% عام 2024، وفي هذا الإطار، تشير التقديرات إلى تراجع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1.4% في عام 2025، قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى 1.6% في عام 2026، مقارنة بمعدل قوي بلغ 2.8% في عام 2024، في المقابل، تتجه وتيرة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نحو التباطؤ، حيث يتوقع أن تستقر عند 3.8% لعامي 2025 و 2026، بعد أن كانت قد حققت نمواً بنسبة 4.2% عام 2024، ويتوقع أن يستمر تباطؤ النمو في الصين، في ظل ضعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص، واستمرار الانكماش في قطاع العقارات، مما قد يؤثر سلباً على الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي بوجه عام².

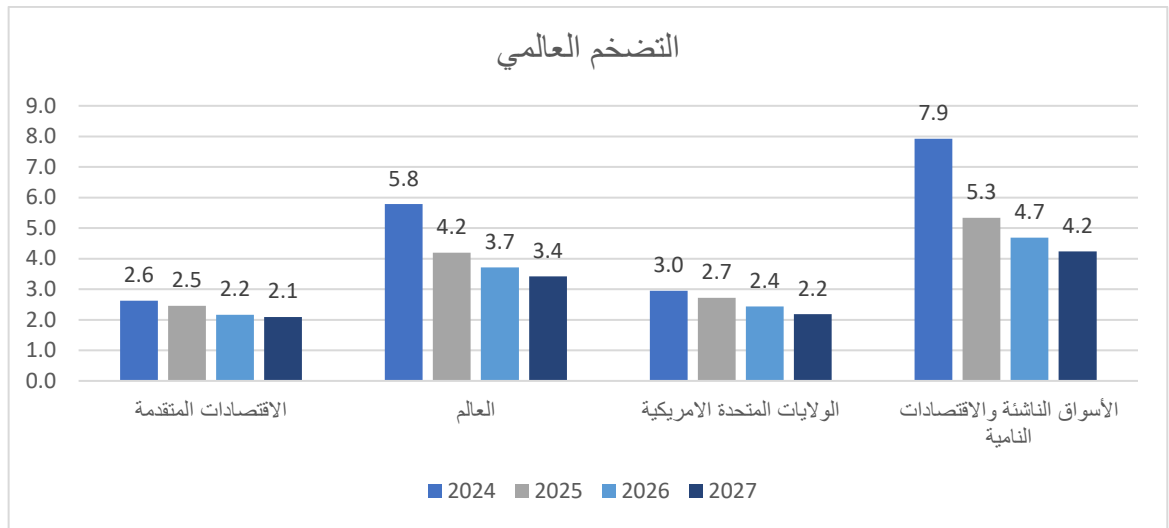
التضخم العالمي:

فيما يتعلق بالتضخم العالمي، فقد شهد تراجعاً أسرع من المتوقع خلال عام 2024 في مختلف مناطق العالم، نتيجة لانحسار الضغوط على جانب العرض، إضافة إلى الأثر التراكمي لإجراءات السياسة النقدية التشددية التي تبنتها البنوك المركزية خلال الأعوام السابقة.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من نحو 5.7% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025، ليستمر في التراجع إلى 3.7% في عام 2026، وتشير التقديرات إلى انخفاض معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 4.6% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024، ثم إلى 2.5% في عام 2025، ليستقر عند 2.2% في عام 2026، أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد انخفض معدل التضخم من 8.0% في عام 2023 إلى 7.7% في عام 2024، ومن المتوقع أن يواصل تراجعها إلى 5.5% في عام 2025، ثم إلى 4.6% في عام 2026، ويستند هذا التراجع إلى بدء انحسار آثار صدمات الأسعار، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الطاقة والغذاء، إضافة إلى انخفاض الضغوط في سوق العمل، والتحسين التدريجي في كفاءة سلاسل التوريد العالمية³.

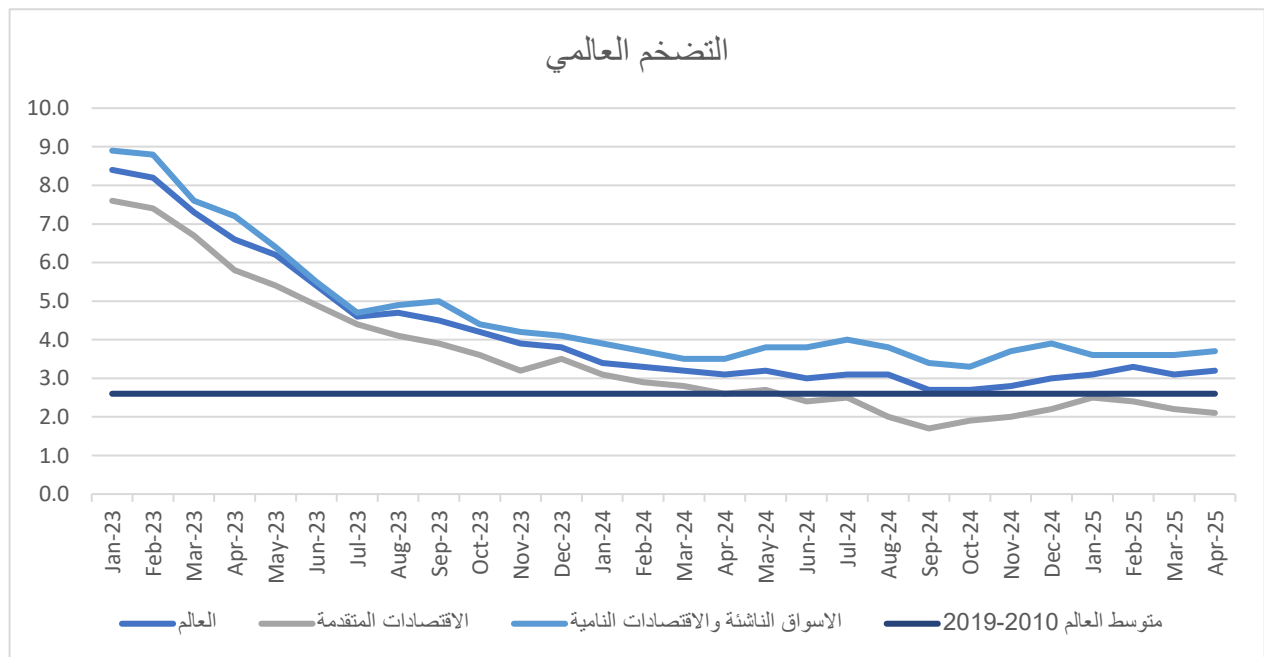
² <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>

³ <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2025/10/14/world-economic-outlook-october-2025>



IMF, WEO October 2025

ويتوقع البنك الدولي أن يبلغ متوسط معدل التضخم العالمي نحو 2.9% خلال عامي 2025 و2026، بما يتوافق إلى حد كبير مع الأهداف المحددة في العديد من الاقتصادات العالمية، كما يتوقع أن يشهد معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً خلال عامي 2025 و 2026 ليبلغ نحو 2.6 و 2.7% على التوالي مقارنة بمستوياته في عام 2024 والذي كان عند 2.3% في ضوء الضغوط التضخمية المتوقعة على مدخلات الإنتاج نتيجة السياسات التجارية الجديدة، والتي سيكون لها الأثر الأكبر على الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل يرجح أن يسجل معدل التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تراجعاً خلال الفترة نفسها ليصل إلى 3.4 و 3.2% في عامي 2025 و 2026 على التوالي.



World Bank, GEP June 2025

التطورات النفطية:

شهدت أسعار النفط انخفاضاً بنسبة 5.4% بين مارس وأغسطس 2025 ساهم فيه ضعف نمو الطلب العالمي وقوة نمو المعروض النفطي من دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها ومن المنتجين خارج هذه المجموعة على حد سواء. وباستثناء الارتفاع المؤقت في الأسعار في منتصف يونيو نتيجة التوترات بين الكيان الصهيوني وإيران، تراوحت أسعار النفط ضمن نطاق محدد، حيث تداولت بين 60 و70 دولاراً للبرميل منذ الإعلان الأمريكي عن فرض تعريفات جمركية جديدة في أوائل أبريل، وقد أدت هذه الإعلانات إلى تخفيض التوقعات بشأن الطلب العالمي، وتزامنت مع بدء خطة إنتاج متسارعة من قبل تحالف أوبك بلس⁴.

فمن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي للنفط إلى 105.5 مليون برميل/ يومياً في عام 2025، ثم يواصل نموه ليبلغ 106.4 مليون برميل/ يومياً في 2026، ويصل إلى 107.5 مليون برميل/ يومياً في عام 2027، ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية.

في المقابل، يُتوقع أن ينمو الإنتاج العالمي للنفط بوتيرة أسرع من الطلب، ليصل إلى 106.8 مليون برميل/ يومياً في 2025، ثم يرتفع إلى 108.6 مليون برميل/ يومياً في عام 2026، ويستقر عند 108.0 مليون برميل/ يومياً في عام 2027، وبناءً على هذه التقديرات يتوقع أن تسجل أسواق النفط العالمية فائضاً في ميزان العرض والطلب.

ميزان العرض والطلب العالمي للنفط				
2027	2026	2025	2024	مليون برميل/ اليوم
107.5	106.4	105.6	104.9	الطلب العالمي للنفط
108.0	108.6	106.8	103.9	الإنتاج العالمي للنفط
0.5	2.2	1.2	(1.0)	الفروقات

فقد تشكل الاضطرابات المحتملة في الإمدادات الروسية عاملاً صاعداً للأسعار، فإن خطر تسريع زيادة إنتاج تحالف أوبك بلس، مقروناً بالبيئة الاقتصادية العالمية الضبابية الناجمة عن التعريفات الجمركية، يمارس ضغطاً مستمراً على الأسعار نحو الانخفاض. بناءً على ما تقدم من توقعات النمو الاقتصادي العالمي ومستويات العرض والطلب العالمية على النفط والمتغيرات والتطورات الأخيرة في أسواق النفط العالمية، يوضح الجدول أدناه الأسعار المتوقعة للنفط الخام خلال العام الحالي والمقبل.

أسعار النفط الخام العالمية المتوقعة				
2027	2026	2025	2024	دولار/ برميل
58.69	52.24	63.55	75.87	غرب تكساس المتوسط WTI
62.46	55.83	67.81	80.76	خام برنت (Brent)
60.91	54.58	67.19	79.58	دبي (Dubai)

⁴ <https://www.imf.org/-/media/files/publications/weo/2025/october/english/text.pdf>

نشاط القطاع النفطي في دولة الكويت والخطة الاستراتيجية المتبعة لتطوير القطاع من قبل كل من مؤسسة البترول الكويتية والشركات

التابعة لها

تم حفر 258 بئراً خلال العام المالي 2026/2025 منها 238 بئراً تطويرياً و19 بئراً عميقاً، وبثرين استكشافيين أحدهما في المنطقة البحرية، كما تعتزم الشركة حفر 11 بئراً استكشافية/ تحديدية خلال العام المالي 2027/2026، بالإضافة الى حوالي 825 بئراً تطويرية\ إنتاجية.	في مجال الاستكشاف والانتاج داخل دولة الكويت
- زيادة الطاقة التكريرية إلى 1.6 مليون برميل يومياً بحلول عام 2025 حيث بلغت الطاقة التكريرية الإجمالية داخل دولة الكويت حوالي 1.415 مليون برميل يومياً حتى يونيو 2025 بعد التشغيل الكامل لمصفاة الزور والوقود البيئي في ديسمبر 2023 بما يساهم في تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء من الوقود ومواكبة المواصفات العالمية للمنتجات البترولية. - زيادة الطاقة التكريرية لوحدة النفط الخام في مصفاة ميناء عبدالله بنسبة 13.6% (أي بحوالي 36 ألف برميل يومياً) لزيادة حصة مبيعات دولة الكويت من المنتجات البترولية في الأسواق العالمية.	في مجال التكرير والتصنيع داخل دولة الكويت
- تنفيذ البرنامج الرأسمالي مجمع البتروكيماويات (الأولييفينات الثالث والعطريات الثاني) المتكامل مع مصفاة الزور وذلك لتنوع مصادر الدخل. - إنشاء مصنع رابع لإنتاج الأولييفينات داخل دولة الكويت، حيث يهدف المشروع إلى انشاء مصنع للبتروكيماويات لإنتاج الايثيلين والبروبيلين وبعض المنتجات البتروكيماوية الأخرى.	في مجال نشاط البتروكيماويات داخل دولة الكويت
- تسعى الشركة لتنفيذ مشروع مجمع البتروكيماويات المتكامل مع مصفاة الدقم في سلطنة عمان حيث يقام دراسة للفرص الاستثمارية والنظر في خيارات تصميم مجمع البتروكيماويات لتعظيم التكامل مع مصفاة الدقم. - استحوذت شركة صناعة الكيماويات البترولية على حصة 25% من مجمع قائم للبتروكيماويات في جمهورية الصين الشعبية، حيث ستساهم الصفقة بإضافة حوالي 383 ألف طن سنوياً لمعدلات إنتاج الشركة من المنتجات البتروكيماوية الوسيطة وحوالي 232 ألف طن من الصناعات التحويلية اللاحقة محققاً الطاقة الانتاجية المستهدفة من الصناعات التحويلية اللاحقة للعام المالي 2026\2025.	مجال نشاط البتروكيماويات خارج دولة الكويت
- السعي لإنشاء (100) محطة وقود تعبئة جديدة، والتشغيل الكلي لعدد 43 محطة في العام المالي 2030\2031 على أن يتبعها استكمال وتشغيل محطات التعبئة المتبقية في السنوات اللاحقة. - اعتماد إنشاء مستودع جديد في منطقة المطلاع ليتضمن 11 خزان جديد (7 خزانات لمنتج الجازولين و4 خزانات لمنتج الديزل) لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات النفطية ومواكبة التوسع العمراني في شمال البلاد.	مجال البيع بالتجزئة داخل دولة الكويت

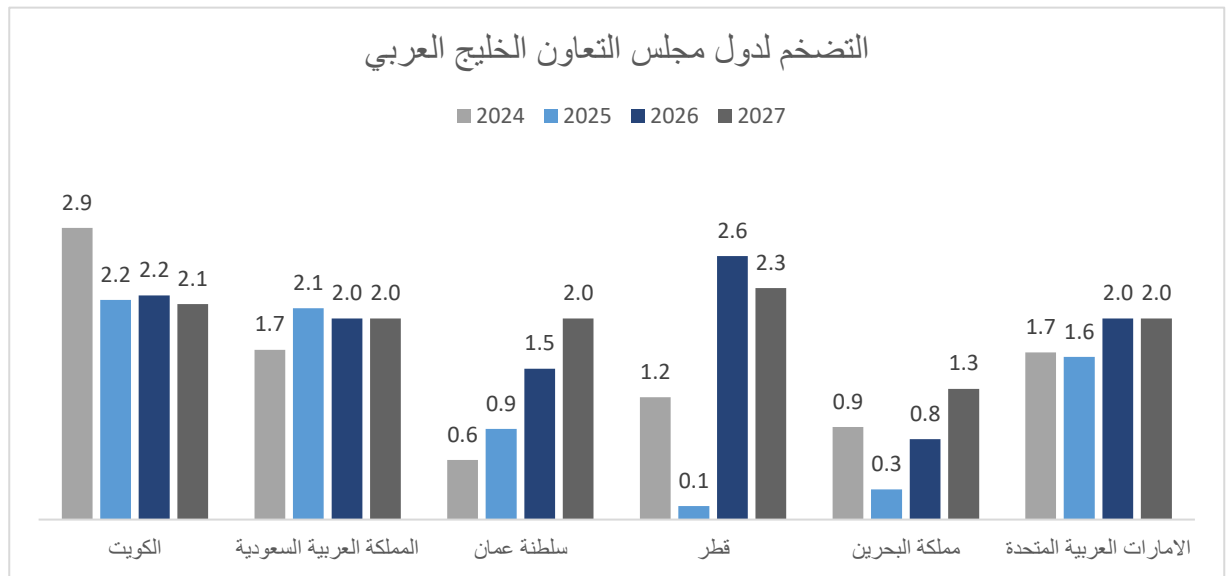
الاقتصاد الإقليمي:

تواجه الاقتصادات العربية عدداً من التأثيرات المتضاربة الناجمة عن التطورات الاقتصادية العالمية الحالية بناءً على تحليل صندوق النقد العربي، فمن جهة، تُساهم عدة عوامل خارجية إيجابية في دعم آفاق النمو، تتمثل في تراجع الضغوط التضخمية نتيجة انخفاض أسعار المواد الأساسية عالمياً، وتحسُّن شروط التمويل بسبب انخفاض أسعار الفائدة الدولية، فضلاً عن استمرار تحسُّن كفاءة سلاسل الإمداد العالمية وتدفقات رؤوس الأموال.

وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المتوقع خلال عام 2025 بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية وارتفاع حالة عدم اليقين، فإن المنطقة العربية ستشهد تحسُّناً تدريجياً. ويعود هذا التحسُّن في المقام الأول إلى الاستقرار المُتَحَقِّق في أطر الاقتصاد الكلي لدى معظم الدول العربية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية المتراكمة لبرامج الإصلاحات الهيكلية واستراتيجيات تنويع النشاط الاقتصادي، وكذلك الدور المحوري لمشاريع البنية التحتية الكبرى في تحفيز النمو.

وتتمتع اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور محوري في ديناميكية النمو الإقليمي، حيث تُسهم بما يقارب ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العربي. ومن المتوقع أن تستفيد دول المجلس بشكل خاص من النمو المُطَرَّد في قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية، المدعوم ببرامج التنويع الاقتصادي الطموحة، ومن الانتعاش المُتَوَقَّع في القطاع النفطي مع انتهاء اتفاقيات خفض الإنتاج الطوعية ضمن تحالف "أوبك بلس".⁵

نتيجةً للترابط الوثيق بين السياسات النقدية في الدول العربية وبين الاقتصاد العالمي، خاصةً مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، شهدت العديد من الدول العربية تراجعاً في أسعار الفائدة المحلية منذ بداية عام 2024، ويُتَوَقَّع أن يوفر هذا الانخفاض، إلى جانب تراجع الضغوط التضخمية المحلية، مرونةً أكبر لإدارة السياسات النقدية، مما يدعم توسُّع الأنشطة الاقتصادية ويمهد الطريق لتعزيز النمو الاقتصادي على نطاق أوسع.



IMF, WEO, October 2025

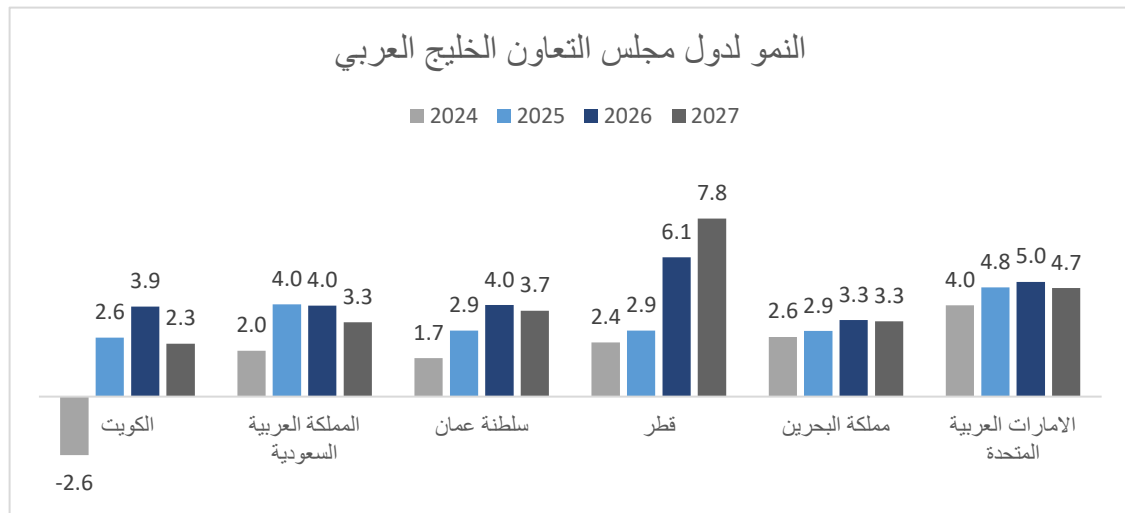
⁵ صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي لعام 2025

بالنظر إلى اعتماد الاقتصادات العربية الكبير على الواردات، فإن أي تقلب في أسعار السلع العالمية يؤثر مباشرةً على مستويات التضخم وتكاليف الإنتاج المحلي، أما فيما يخص الزيادة الأخيرة في الرسوم الجمركية الأمريكية على بعض الواردات من المنطقة، فيُتوقع أن يكون أثرها المباشر محدوداً نسبياً، ويعود ذلك أساساً إلى إعفاء صادرات الطاقة من هذه الرسوم، وإلى الحجم المحدود أصلاً للصادرات غير النفطية من دول الخليج العربية إلى السوق الأمريكية.

ووفق تقديرات صندوق النقد العربي، من المتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي للإجمالي العربي ليصل إلى حوالي 3.8% خلال عام 2025، مرتفعاً من معدل 2.2% المسجل عام 2024، ويتعزز هذا التوقع بفعل الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسن الطلب المحلي، واستمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي، ويُتوقع أن يرتفع هذا المعدل ليلبغ حوالي 4.3% في عام 2026، بدعمٍ من تعزيز الطلب المحلي، وتراجع مُتوقعٍ إضافي للضغوط التضخمية، واستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة التي تهدف إلى التخفيف من تأثير الصدمات السلبية المحتملة.

دول مجلس التعاون الخليجي:

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو من حوالي 4.0% عام 2025 إلى 4.4% عام 2026، مدفوعاً بشكل رئيسي بقوة القطاعات غير النفطية والاستثمارات واسعة النطاق، بالإضافة إلى التحسن المُتوقع في أداء القطاع النفطي.



IMF, WEO, October 2025

بناءً على التوقعات الرسمية، يُتوقع أن يُظهر الاقتصاد السعودي أداءً قوياً خلال العام 2025، حيث تتراوح تقديرات النمو بين 4.4% وفقاً للبيان التمهيدي للميزانية السعودية، و4.0% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، ويستند هذا التوجه الإيجابي إلى تحسن الأداء في كلا المحورين الرئيسيين للاقتصاد، فمن المتوقع أن يعاود قطاع النفط تحقيق نمو إيجابي بعد مروره بمرحلة انكماش خلال العامين الماضيين 2023 و2024، وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن يستمر القطاع غير النفطي في مساره التصاعدي القوي، بدعم من ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص والتوسع المستمر في حجم الاستثمارات، خاصة تلك المرتبطة بالمشاريع الكبرى المنبثقة عن "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، وتتركز محركات النمو الرئيسية في عدد من القطاعات الحيوية التي تشهد تحولاً هيكلياً، أبرزها السياحة والتصنيع والتعدين والبناء والنقل، ومن المتوقع أن يستمر زخم النمو في التحسن خلال عام 2026، حيث يتوقع أن يصل معدل النمو إلى 4.6%، ويعزز هذا التحسن المتوقع بشكل أساسي إلى الأثر الإيجابي المستمر للنمو القوي في أعداد السياح الوافدين، وإلى تنامي متانة الصادرات غير النفطية للمملكة على الساحة الدولية.

تواصل الإمارات العربية المتحدة تعزيز مسار نموها الاقتصادي المستدام، حسب أحدث توقعات صندوق النقد الدولي يُقدر النمو 4.7% في 2025 و 5.0% في عام 2026، وحسب توقعات صندوق النقد العربي يُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.4% خلال عام 2025، مع تسارع متوقع ليبلغ 5.4% في عام 2026، ويرتكز هذا الأداء بشكل رئيسي على الزخم المتصاعد الذي يشهده القطاع الاقتصادي غير النفطي، والذي تبرز فيه عدة قطاعات حيوية كمحركات أساسية مثل السياحة والعقارات والصادرات، التي تشهد جميعها نشاطاً قوياً وديناميكية مستمرة، كما تساهم السياسات الاقتصادية الحكومية الفاعلة في دعم هذا النمو، وذلك من خلال التوسع المستهدف في حجم الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الاستثمارية الكبرى والبنية التحتية.

يتجه الاقتصاد القطري نحو مسار نمو تدريجي يتسم بالاستقرار أولاً ثم التسارع لاحقاً، فحسب توقعات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يحقق معدل نمو مقدّر بنحو 2.8% خلال عام 2025، لترتفع وتيرته بشكل ملحوظ وتصل إلى حوالي 6.0% في عام 2026، ويرتكز هذا التوقع على استراتيجية تنموية مزدوجة تقودها الحكومة، تتمثل في مواصلة جهود تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة بشقيها الاجتماعي والبيئي، وذلك في إطار "رؤية قطر الوطنية 2030"، أما على صعيد القطاع النفطي والغاز فيُتوقع أن يظل إنتاج الهيدروكربونات مستقرّاً نسبياً خلال عام 2025، على أن يشهد توسعاً كبيراً مع بدء الإنتاج الفعلي من مشروع توسعة حقل الشمال العملاق للغاز الطبيعي المسال اعتباراً من عام 2026، مما سيوفر دفعة قوية للنمو الإجمالي.

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العُماني تحسناً تدريجياً في أدائه خلال الفترة القادمة، حيث يُتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 2.8% في عام 2025، مقارنة بـ 1.9% في عام 2024، وذلك بدفعٍ أساسي من الأداء القوي والمستمر للقطاع غير النفطي، ويُتوقع أن تتسارع وتيرة النمو بشكل كبير في عام 2026، حيث يُرتقب أن يحقق الاقتصاد نمواً ملحوظاً ليصل معدل النمو إلى 4.0%، ويرتكز هذا التوقع على عاملين رئيسيين: الأول هو انتعاش قوي ومتوقع في قطاع النفط والغاز، والثاني هو استمرار الزخم الإيجابي والنمو المتوازن في القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي تقوم عليها جهود التنويع في السلطنة.

من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد البحريني على وتيرة نمو متصاعدة خلال الفترة القادمة، حيث يُتوقع أن يرتفع معدل النمو من 2.6% المسجل في عام 2024، إلى 2.7% في عام 2025، ثم إلى 3.3% في عام 2026، ويستند هذا التوجه الإيجابي بشكل رئيسي إلى الزخم المستمر في القطاع غير النفطي، الذي يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، ومن المتوقع أن تستمر الاستثمارات الموجهة نحو قطاعات حيوية ومتنوعة في دفع عجلة نمو هذا القطاع، حيث تأتي في مقدمتها مشاريع تطوير البنية التحتية، وخدمات النقل واللوجستيات، والمنتجات والخدمات المالية الحديثة (فينتك)، وقطاع السياحة.



الاقتصاد المحلي:

تحقيقاً لتطلعات رؤية الكويت 2035 الرامية الى تنويع الاقتصاد، بدأت دولة الكويت عملية تحول هيكلي للاقتصاد وتوسيع نطاق الاستثمارات عزمًا للانتقال من دولة ريعية معتمدة على النفط إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع.

يشهد الاقتصاد حالياً انتعاشاً أولياً، حيث نمت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7% (على أساس سنوي) في الربع الثاني من عام 2025، مدفوعاً بنمو قوي في القطاع غير النفطي بلغ 3.1% (على أساس سنوي)، واستمر تضخم مؤشر أسعار المستهلكين الإجمالي في التراجع حتى بلغ 2.3% (على أساس سنوي) في شهر أغسطس من هذا العام.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.6% في عام 2025 وبنسبة 3.8% في عام 2026، مدفوعاً بإنهاء خفض إنتاج "أوبك بلس" والنمو القوي في القطاع غير النفطي، ثم سيستقر عند مستوى أعلى قليلاً من 2.0% على المدى المتوسط.

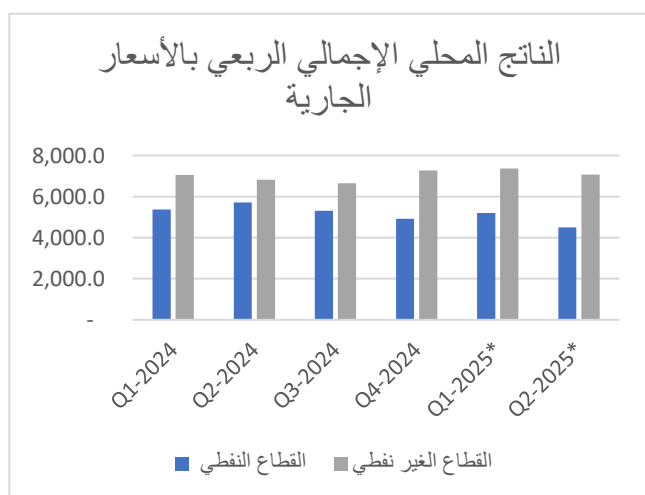
الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت نمواً بنسبة 1.1% بالأسعار الجارية ليصل إلى 12,572.7 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة بما قيمته 12,436.2 مليون دينار كويتي في الربع الأول لعام 2024 وفقاً للإدارة المركزية للإحصاء، وجاء هذا النمو مدفوعاً بنمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي بنسبة 4.3%. وبالمقابل شهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي تراجعاً بلغت نسبته 3.1% بالأسعار الجارية في الربع الأول من عام 2025 مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م إثر انخفاض سعر النفط الخام العالمي في الربع الأول من عام 2025م بما نسبته 8.7% مقارنة بما كان عليه في الربع الأول من عام 2024م ليصل إلى ما يقارب 75.8 دولار أمريكي للبرميل.

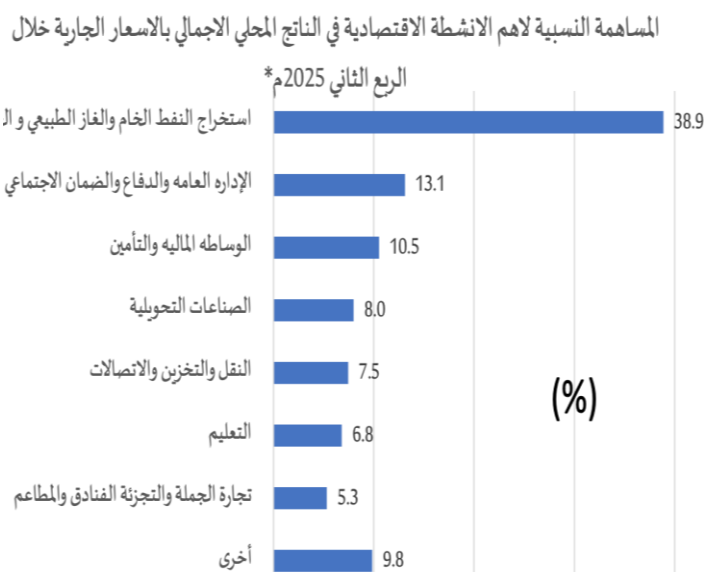
أما في الربع الثاني من عام 2025م بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 11,565.4 مليون دينار كويتي ، مقارنة بما قيمته 12,542.7 مليون دينار كويتي في الربع الثاني لعام 2024م، متراجعاً بنسبة 7.8 %، وجاء هذا التراجع مدفوعاً بتراجع القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي بنسبة 21.4 % إثر انخفاض سعر النفط الخام في الربع الثاني من عام 2025م إلى ما يقارب 68.0 دولار أمريكي للبرميل مقارنة بـ 84.6 دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني من عام 2024م وبالمقابل شهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نمواً بلغت نسبته 3.6% بالأسعار الجارية في الربع الثاني من عام 2025م مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م لتصل إلى ما قيمته 7,070.1 مليون دينار كويتي.

وبالمقابل نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.7% في الربع الثاني من عام 2025م ليصل إلى ما قيمته 10,116.0 مليون دينار كويتي مقارنة مع الربع المماثل من عام 2024م، إذ نمت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة بما نسبته 0.2% إثر نمو كميات الانتاج، ونمت كذلك القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 3.1% في الربع الثاني من عام 2025م مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م.

البند	الربع الثاني 2024			الربع الثاني 2025		
	القيمة المضافة (مليون دينار كويتي)	المساهمة النسبية في الناتج المحلي	معدل النمو مقارنة بالربع المماثل	القيمة المضافة (مليون دينار كويتي)	المساهمة النسبية في الناتج المحلي	معدل النمو مقارنة بالربع المماثل
القطاع النفطي	5720.5	45.6	1.3	4495.3	38.9	-21.4
القطاع غير النفطي	6822.2	54.4	5.4	7070.1	61.1	3.6
الناتج المحلي الاجمالي	12542.7	100	3.5	11565.4	100	-7.8



الإدارة المركزية للإحصاء



ظل **القطاع النفطي** هو المساهم المهيمن في الناتج المحلي الإجمالي، لكن تراجع بشكل ملحوظ في مساهمته على أساس سنوي، ففي الربع الأول 2025 بلغت مساهمته 41.4% بالأسعار الجارية (مقابل 43.2% في الربع الأول 2024)، و46.0% بالأسعار الثابتة (مقابل 46.5%)، وفي الربع الثاني 2025 شهد القطاع انخفاضاً أكثر حدة في مساهمته، حيث وصلت إلى 38.9% بالأسعار الجارية (مقابل 45.6% في الربع الثاني 2024)، و47.7% بالأسعار الثابتة (مقابل 48.4%) يشير هذا إلى استمرار اتفاقيات خفض الإنتاج، مما قلل من القيمة المضافة المباشرة للقطاع.

أظهر **قطاع الصناعات التحويلية والتكرير** ثباتاً نسبياً مع تحسن طفيف في الربع الثاني، ففي الربع الأول من عام 2025 سجلت مساهمته 7.7% في كل من الأسعار الجارية والثابتة، وفي الربع الثاني من عام 2025 ارتفعت مساهمته إلى 8.0% بالأسعار الجارية و8.3% بالأسعار الثابتة، هذا التحسن ولو كان بسيطاً فإنه يُعد إيجابياً في سياق جهود التنويع الاقتصادي.

يمثل **قطاع نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي** مصدراً مستقراً وهاماً للقيمة المضافة والنفقات، ويظهر نمواً فعلياً في قيمته مع تراجع نسبته مقارنة بغيره، ففي الربع الأول من عام 2025 ارتفعت قيمته المضافة بالأسعار الجارية بنسبة 4.9% سنوياً، ولكن مساهمته استقرت عند 14.1% بالأسعار الثابتة، وفي الربع الثاني من عام 2025 ارتفعت قيمته المضافة بالأسعار الجارية بنسبة 1.1%، بينما انخفضت مساهمته بالأسعار الثابتة قليلاً من 14.0% إلى 13.9%.

يُبرز **قطاع أنشطة الوساطة المالية** أقوى ديناميكية نمو وزيادة في الأهمية النسبية، خاصة في الربع الثاني، مما يعكس حيوية القطاع المالي، ففي الربع الأول 2025 ارتفعت مساهمته إلى 9.4% بالأسعار الجارية و8.9% بالثابتة (مقابل 9.0% و8.7% على التوالي في 2024) وفي الربع الثاني 2025 قفزت مساهمته بشكل أكبر إلى 10.5% بالأسعار الجارية و9.1% بالثابتة (مقابل 9.1% في الربع الثاني 2024)، وهذه الزيادة الكبيرة في المساهمة ترجع إلى النمو القوي في الإيرادات والأنشطة المالية، وفعالية السياسات الداعمة لهذا القطاع وقدرته على توليد قيمة مضافة عالية.

يظهر **قطاع الخدمات المتنوعة** (التعليم، الصحة، السياحة، العقارات، الخدمات المجتمعية) اتجاهاً تصاعدياً واضحاً في أهميته النسبية للاقتصاد، مما قد يعكس نمواً في الطلب المحلي والاستهلاك، ففي الربع الأول من عام 2025 ساهم بنسبة 21.7% بالأسعار الجارية و18.9% بالثابتة، وفي الربع الثاني من عام 2025 ارتفعت مساهمته إلى 23.5% بالأسعار الجارية و19.3% بالثابتة، وهذه إشارة إيجابية نحو تنويع مصادر الدخل ومرونة الاقتصاد⁶.

الإدارة المركزية للإحصاء⁶

ووفقاً لصندوق النقد الدولي سينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.7% في عام 2025 وبنسبة 3.0% في عام 2026

نتيجةً لطفرة في الاستثمار، ثم سينمو بمعدله المحتمل البالغ 2.7% على المدى المتوسط.

حافظ الحساب الجاري على فائض في عام 2024، وظلت الاحتياطات الخارجية قوية، حيث انخفض فائض الحساب الجاري إلى

29.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، حيث أدى انخفاض الصادرات النفطية إلى تعويض أكثر من الزيادة في الصادرات غير النفطية

ودخل الاستثمار. وبلغت الأصول الاحتياطية الرسمية ما يعادل 8.3 أشهر من الواردات المتوقعة في نهاية عام 2024، ويتوقع أنه سينخفض

فائض الحساب الجاري إلى 22.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 وإلى 19.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، ويعكس هذا

بشكل أساسي انخفاض الصادرات النفطية، ثم سينخفض تدريجياً على المدى المتوسط.

من جهة أخرى، تُظهر إدارة الموازنة العامة تحسناً ملموساً في الحوكمة المالية، فقد تم احتواء العجز في الموازنة المركزية للحكومة،

وانخفض إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/2024، ويعود هذا التحسن إلى عدة إصلاحات هيكلية، منها ترشيد نفقات

أجور القطاع العام، وتخفيض دعم الطاقة بالتزامن مع انخفاض أسعارها عالمياً، وزيادة الإيرادات غير النفطية عبر رفع رسوم الخدمات

الحكومية، وتمويل خططها التنموية، استأنفت الحكومة إصدار الديون السيادية بعد توقف طويل، حيث أصدرت سندات محلية ودولية

بقيم مجتمعة تعادل نحو 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي حتى أكتوبر 2025.

هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

برزت أهمية وقدرة مشروعات الدولة المطروحة وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص على استقطاب رؤوس الأموال

الأجنبية وكذلك المحلية بالمساهمة بتمويل المشروعات، وأكبر مؤشر على ذلك هو تمويل مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة

الكهربائية وتحلية المياه المرحلة الثانية والثالثة في 10 أغسطس من عام 2025 والذي استقطب مساهمة عدد 3 جهات تمويلية أجنبية بقيمة

2 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى مساهمة عدد 6 بنوك محلية إسلامية وتقليدية بمحصلة تمويلية تزيد عن 2 مليار دولار أمريكي مما يعكس

مدى اهتمام القطاع العام والخاص المصرفي والتمويلي بالمساهمة بمشروعات الدولة والتي تُطرح وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين العام

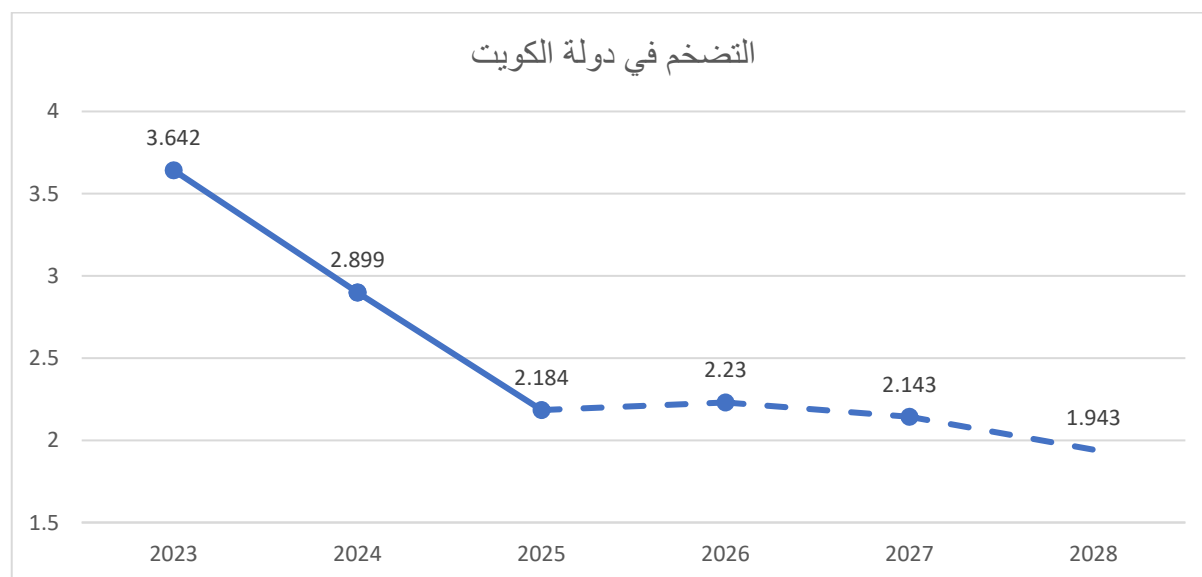
والخاص بدولة الكويت.

التضخم:

شهدت دولة الكويت استقراراً نسبياً في معدلات التضخم (التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) حيث بلغ متوسط نسبة التضخم إلى الربع الثالث (من يناير إلى سبتمبر) 2.38% في 2025 مقارنة بالفترة المناظرة للعام السابق. وسجل معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ 2.46% على أساس سنوي في أكتوبر 2025 (مقارنةً 2.44% لعام 2024)

تبين تطورات معدلات التضخم في دولة الكويت وجود استقرار نسبي في الأسعار ويرجع ذلك إلى قدرة الدولة على احتواء الضغوط التضخمية من خلال تطبيق سياسات نقدية مُحكمة، بالإضافة إلى دور الدعم الحكومي الواسع والمستمر في قطاعي الغذاء والطاقة، والذي ساهم بشكل أساسي في ضمان الأمن الغذائي والطاقي والحد من ارتفاع التكاليف المعيشية.

يتأثر التضخم في دولة الكويت بمجموعة من العوامل الرئيسية، يأتي في مقدمتها حجم الطلب المحلي على السلع والخدمات، إلى جانب السياسة النقدية المعتمدة، كما تؤثر العوامل الخارجية مثل تقلبات أسواق النفط العالمية والأحداث الجيوسياسية في تشكيل بيئة التضخم، أما على الصعيد الداخلي فإن السياسات الحكومية المختلفة ولا سيما برامج الدعم الموجه تمثل عاملاً مهماً في التخفيف من وطأة الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الأسعار.



التصنيف الائتماني لدولة الكويت ومؤشرات الثقة



حافظت دولة الكويت على تصنيفها السيادي عند مستويات قوية، مدعومة بنظرة مستقبلية مستقرة وفقاً لوكالات التصنيف الائتماني الدولية الكبرى، ويستند هذا التصنيف إلى متانة الأوضاع المالية المحلية وقوة الميزان الخارجي، فضلاً عن التقدم الملحوظ في تنفيذ إصلاحات المالية العامة، كما عزز إقرار مرسوم قانون التمويل والسيولة في مارس لعام 2025 من هذا التقييم، حيث يُنظم مرسوم القانون ترتيبات التمويل الشامل للموازنة العامة على المدى المتوسط والطويل، ومن المتوقع أن تستمر الحكومة في العمل على خطة تمويل متوسطة الأجل تهدف إلى توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية.

وتتوقع وكالات التصنيف أن تواصل دولة الكويت تنفيذ مجموعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية تماشياً مع رؤية "كويت 2035". وترتكز هذه الإصلاحات بشكل أساسي على تنويع الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز تنوع مصادر الإيرادات العامة لضمان استدامة المالية العامة، وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة ثقة الوكالات في بقاء المركزين المالي والخارجي للدولة قويين على المدى المتوسط، وذلك بفضل المستوى المرتفع للأصول المالية الحكومية واستمرار زخم الإصلاحات، مما يُخفف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي وتقلبات أسعار النفط.

وفيما يتعلق بالإصلاحات المالية، تتوقع الوكالات أن تساهم الإجراءات المُتخذة في تعزيز الانضباط المالي على المدى المتوسط والطويل، وتشمل هذه الإصلاحات رفع الإيرادات الحكومية غير النفطية وترشيد الإنفاق العام، وقد شرعت الحكومة في عام 2025 في تنفيذ قانون التمويل والسيولة، إلى جانب فرض ضريبة إضافية بنسبة حد أدنى 15% على الشركات متعددة الجنسيات، كما يُتوقع أن يساهم إصدار قانون الصكوك في تنويع هيكل الدين العام.

وفي مجال الاستثمارات الحكومية، أكدت وكالات التصنيف أن المشاريع الرأسمالية واسعة النطاق ستكون داعمة للنمو الاقتصادي، ومن أبرز هذه المشاريع تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية ومبادرات الطاقة المختلفة، كما يُتوقع أن يستفيد قطاع الضيافة من مشروع توسعة مطار الكويت الدولي، المقرر إنجازه بحلول عام 2027.

لا تزال دولة الكويت تحافظ على أقوى مركز خارجي بين جميع الدول المصنفة من قبل الوكالات، ومن المتوقع أن يرتفع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى حوالي 607% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مقارنة بنحو 576% في عام 2024.

أما على الصعيد النقدي، فتتوقع الوكالات استمرار سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة عملات غير معلنة، وقد أثبت هذا النظام فعاليته تاريخياً في إدارة معدلات التضخم، حيث يُتوقع أن يظل التضخم السنوي معتدلاً عند حوالي 2.4% خلال الفترة من عام 2025 إلى عام 2028، وهو معدل أدنى مما تُسجله العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والمتقدمة.

وسلّطت التقارير الضوء أيضاً على تطورات القطاع المصرفي، مشيرةً إلى أنه لا يُتوقع أن تترتب على الحكومة التزامات طارئة كبيرة نتيجة لأداء القطاع المصرفي الكويتي، كما توقع أن يتراوح نمو محفظة الإقراض لأكبر ثمانية بنوك كويتية بين 8% و10% خلال عامي 2025 و2026، بدعم من تحسّن البيئة الاقتصادية وانخفاض أسعار الفائدة. وقد انخفضت معدلات خسائر الائتمان والقروض المتعثرة إلى أدنى مستوياتها، وساهمت وفرة المخصصات المالية في تعزيز مرونة البنوك لمواجهة التحديات خلال الدورات الاقتصادية المختلفة.

في ضوء هذه العوامل مجتمعة، رفعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرزاند بورز التصنيف الائتماني لدولة الكويت بدرجة واحدة ليصبح (AA-) بدلاً من (A+)، وحافظت وكالات التصنيف الائتماني الأخرى التصنيف السيادي لدولة الكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة (موديز "A1" وفيتش "AA-")، تعبيراً عن الثقة في قدرة الدولة على إدارة مخاطرها المالية والاقتصادية، رغم التحديات السياسية والاعتماد الهيكلي على النفط.

التعاون الاقتصادي:

المنظمات الدولية:

- تسعى وزارة المالية إلى الاستفادة من برنامج التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي بما يتماشى مع رؤية دولة الكويت (كويت 2035) من خلال الاستعانة بخبراته في إعداد الدراسات والمشاريع التنموية والتي تساهم بتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الوطنية، وذلك انطلاقاً من استراتيجية برنامج التعاون الفني والتي تركز على أربعة محاور رئيسية وهي:

- تحسين أداء القطاع العام

- تنمية القطاع الخاص

- التنمية البشرية

- البنية التحتية والتحديث الإداري

- ترأست م. نورة سليمان الفصام معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار السابق ومحافظ دولة الكويت وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع السنوي الخمسون لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والذي عقد خلال الفترة 19-22/5/2025 في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

- صدر مرسوم بقانون رقم (66) لسنة 2025 بتاريخ 5 مايو 2025، بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وبناءً على تكليف معالي وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار شاركت وزارة المالية في الاجتماع العاشر لمجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي عُقد خلال الفترة من 24 – 26 يونيو 2025 في بكين بالجمهورية الصينية الشعبية، حيث صدر قرار مجلس المحافظين بانضمام دولة الكويت كعضو كامل في البنك الآسيوي.
- ترأس معالي د. صبيح عبدالعزيز المخيزيم معالي وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة الاجتماعات الربع سنوية للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي) والتي عقدت خلال الفترة من 13-18/10/2025 بواشنطن دي سي بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ترأس معالي وزير التجارة والصناعة خليفة عبدالله العجيل نيابةً عن معالي وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د. صبيح عبدالعزيز المخيزيم اجتماع رقم (41) الوزاري للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) والذي عقد خلال الفترة 1-4/11/2025 في إسطنبول بالجمهورية التركية حيث تم انتخاب دولة الكويت كرئيس للمجموعة العربية في مكتب الكومسيك لثلاث سنوات قادمة.

العلاقات الاقتصادية:

يعتبر التعاون الاقتصادي الثنائي في الوقت الحالي أحد الوسائل الرئيسية وحجر الزاوية في الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتنظيم علاقته مع الاقتصاديات الأخرى على أساس المصلحة والمنفعة المشتركة المتبادلة بين الدول، ويمثل التعاون الاقتصادي رافداً رئيسياً وحيوياً في كيفية تعزيز العلاقات الثنائية بين الدول سواءً على المستوى الثنائي أو المستوى الإقليمي وأداة فاعلة في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لدولة الكويت وذلك من خلال عدة آليات تستند على الآتي:

اللجان الوزارية التي تشرف عليها وزارة المالية ووزارات أخرى:

تعمل وزارة المالية على تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية من خلال آليات اللجان المشتركة، بما يتماشى مع السياسات العامة لدولة الكويت.

• لجان تشرف عليها وزارة المالية مباشرة:

1. اللجنة الكويتية-الطاجيكية (الدورة الرابعة – فبراير 2025)
2. لجنة التنسيق في الاستثمار والبيئة والبنية التحتية (الاجتماع الثاني – أبريل 2025)
3. اللجنة الكويتية-الإسبانية (الدورة الثانية – مايو 2025)
4. اللجنة الكويتية-الأوزبكية (الدورة الثانية – ديسمبر 2025)

الخطط المستقبلية المتوقعة في 2026

5. اللجنة الكويتية-الصينية (الدورة السابعة)
6. لجنة التنسيق الكويتية-السعودية (الدورة الثالثة)
7. اللجنة الكويتية-الألمانية (الدورة الثالثة)
8. اللجنة الكويتية-الجزائرية (الدورة الحادية عشرة)
9. اللجنة الكويتية-البروناي (الدورة الثالثة)

• لجان تشرف عليها وزارات أخرى:

ساهمت وزارة المالية في التحضير والمشاركة في اجتماعات لجان ترأسها وزارات أخرى مثل وزارة الخارجية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة النفط.

1. اللجنة العليا مع أذربيجان (الدورة الثالثة) والأردن (الدورة الخامسة) – تحت إشراف وزارة الخارجية.
2. اللجنة التجارية مع إيران (الدورة الثالثة عشرة) – تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة.

توقيع وإعداد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وبروتوكولات اللجان المشتركة بين دولة الكويت والدول الأخرى:

تم التوقيع في عام 2025 على مذكرة التفاهم للتعاون المالي مع المملكة العربية السعودية واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الباهاماس، وقد تم اعداد مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت وكل من: جمهورية الدومينيكان وجمهورية بولندا وجمهورية جورجيا واستمرار النقاش الفني حول مشاريع اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع حكومات كل من جمهورية بنما، وكوستاريكا، كما تم التوصل إلى الصيغة النهائية لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع جمهورية البرتغال ومع جمهورية ساحل العاج، ومذكرة التفاهم للتعاون المالي بين دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومذكرة التفاهم للتعاون المالي مع قطر.

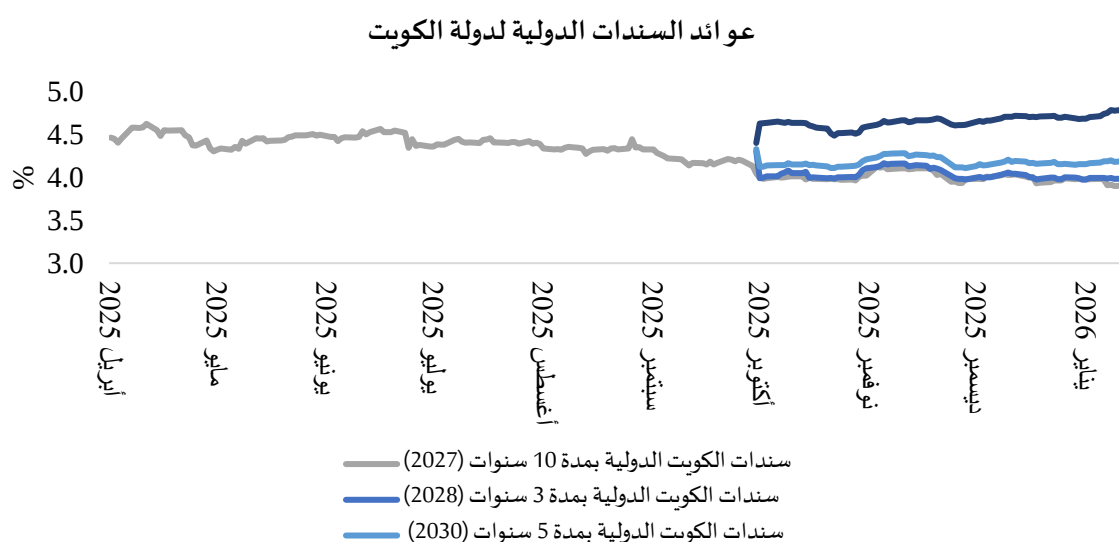
الدين العام:

تم إقرار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة بتاريخ 27 مارس 2025 والذي يمنح دولة الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة، حيث يحدد المرسوم بقانون سقف للدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كويتي كحد أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بأجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة اعتباراً من تاريخ العمل به، مما يضع إطاراً قانونياً طويلاً لتنظيم الاقتراض العام.

وبلغ إجمالي رصيد الدين العام القائم 2.42 مليار دينار كويتي حتى تاريخ 24 أغسطس 2025 مقارنة برصيد بلغ نحو 1.42 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2024/2025.

عائد سندات الكويت الدولية منذ بداية السنة المالية 2026/2025				
وحتى 12 يناير 2026				
آجال الاستحقاق	10 سنوات (2027)	3 سنوات (2028)	5 سنوات (2030)	10 سنوات (2035)
متوسط العائد	%4.24	%4.03	%4.17	%4.64

وبلغ إجمالي رصيد الدين العام القائم 8.05 مليار دينار كويتي حتى تاريخ 12 يناير 2026 مقارنة برصيد بلغ نحو 1.42 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2025/2024. وينقسم الدين العام إلى قسمين محلي ودولي حيث تولى بنك الكويت المركزي إصدارات الدين العام المحلية نيابة عن وزارة المالية، وقد ارتفع رصيد الدين العام القائم المحلي من 50 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2025/2024 ليصل إلى 2.25 مليار دينار كويتي في تاريخ 12 يناير 2026، كما تولت الهيئة العامة للاستثمار إصدارات الدين العام الدولية نيابة عن وزارة المالية حيث بلغ رصيد السندات الدولية القائمة نحو 1.37 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2025/2024 ليصل إلى 5.80 مليار دينار كويتي في تاريخ 12 يناير 2026.



الرصيد القائم للدين العام		
كما في نهاية السنة المالية 2025/2024	للسنة المالية 2026/2025 كما في 12 يناير 2026	
50 مليون دينار كويتي	2.25 مليار دينار كويتي	رصيد الدين العام المحلي القائم
1.37 مليار دينار كويتي	5.80 مليار دينار كويتي	رصيد الدين العام الدولي القائم
1.42 مليار دينار كويتي	8.05 مليار دينار كويتي	إجمالي رصيد الدين العام القائم

والجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يتم تنفيذ إصدارات جديدة أخرى للدين العام في الأسواق المالية المحلية خلال السنة المالية 2026/2025 استكمالاً للخطة التمويلية.

الضريبة:

السنة المالية	الإيراد الضريبي
2022/2021	131,346,708
2023/2022	164,897,174
2024/2023	161,321,892
2025/2024	198,851,028

ساهمت الإجراءات التي قامت بها الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة الآلية، في رفع كفاءة تحصيل الضريبة والمطالبة بالمستحقات الضريبية للشركات مما انعكس إيجاباً على زيادة عائدات الضريبة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة مبلغ (دك198,851,028)، وهو ما يمثل زيادة غير مسبقة بنسبة نمو قدرها (23.2%) مقارنة بالسنة المالية السابقة التي بلغت (دك161,321,892). كما بلغت نسبة التحصيل (113.5%) من الإيرادات المقدرة، مما يعكس كفاءة الإدارة الضريبية في تحسين مستوى التحصيل وتعزيز الإيرادات العامة.

كما تجدر الإشارة إلى إطلاق وزارة المالية قانون الضريبة على الكيانات متعددة الجنسيات خلال سنة 2024، والمتوقع أن يتم البدء بتحصيل الإيرادات الضريبية خلال السنة المالية 2026/2027، كما تعمل الوزارة على الاستعداد لتطبيق قانون الضريبة الانتقائية التزاماً بالاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي إطار تعزيز كفاءة إدارة المال العام وتطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية، نصّت القواعد التنفيذية للميزانية على التزام الجهات الحكومية بمراجعة محتجزات الضمان الضريبي لديها بصورة دورية، وتحويل ما مضى عليه أكثر من خمس سنوات دون تسوية أو مطالبة إلى وزارة المالية، وذلك ضمن استحداث بند مالي تحت مسمى «إيراد التوريد المتراكم». ويهدف هذا الإجراء إلى توحيد الرقابة على هذه المبالغ، وتحسين دقة البيانات المالية، وتعزيز إدارة السيولة، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد العامة وتحقيق الانضباط المالي، مع التأكيد على أن حقوق أصحاب هذه المبالغ محفوظة ويمكن المطالبة بها وفق الأطر القانونية المعتمد.

السكان والقوى العاملة:

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، فقد بلغ عدد سكان دولة الكويت (5,237,375 نسمة) في ديسمبر 2025، حيث بلغ عدد الكويتيين من هذا العدد (1,550,547) نسمة، وغير الكويتيين (3,547,992) نسمة، أي أن نسبة الكويتيين إلى إجمالي عدد السكان هي (30%) للكويتيين مقابل (70%) لغير الكويتيين، أما توزيع السكان حسب النوع الاجتماعي (الذكور والإناث)، فإن التوزيع على مستوى إجمالي السكان يميل لفئة الذكور (61%) مقابل الإناث (39%).

بلغ إجمالي قوة العمل (15 سنة فأكثر) في الكويت في يونيو 2025 وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (3,204,897) فرداً، موزعين ما بين (488,083) كويتي بتركز 15.2% من إجمالي قوة العمل، وغير كويتي (2,716,814) بتركز 84.8% من إجمالي قوة العمل. أما فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الحكومي والخاص، فمن الملاحظ بأن العمالة الكويتية تتركز بنسبة أكبر في العمل بالقطاع الحكومي بنسبة 75.1% من إجمالي نسبة العاملين في القطاع الحكومي، بينما تتركز العمالة غير الكويتية بالقطاع الخاص بنسبة 96.3% من إجمالي نسبة العاملين في القطاع الخاص.

البطالة والوظائف المنشأة للتعيين:

بلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل من الكويتيين وغير الكويتيين والباحثين عن عمل من واقع بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في 31 ديسمبر 2025 (35,898 متعطلاً)، منهم (19,391 من الذكور) بما يقارب نسبة 54% و(16,507 من الإناث) بما يقارب نسبة 46%.

حيث بلغ إجمالي عدد المتعطلين الكويتيين والباحثين عن عمل من واقع بيانات ديوان الخدمة المدنية في يونيو 2025 (6863) متعطلاً، منهم (3503) من الذكور و(3360) من الإناث، وبلغ إجمالي عدد المتعطلين والباحثين عن عمل من واقع بيانات الهيئة العامة للقوى العاملة في يونيو 2025 (5300) متعطلاً، منهم (2513) من الذكور و(2787) من الإناث.

وبناءً على ذلك، فقد تم تقدير عدد الوظائف الجديدة المزمع إنشاؤها لتعيين الموظفين في الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2027/2026 ل يبلغ عددها **14,518 وظيفة**.

يعد الاستثمار في التنمية البشرية ركيزة أساسية للتقدم والازدهار المستدام حيث توليه دولة الكويت الأولوية قصوى، حيث تهدف إلى بناء قدرات الإنسان وتمكينه لقيادة مسيرة النمو، وفي هذا الإطار، تحرص حكومة دولة الكويت على خلق فرص وظيفية متنوعة للشباب، بما يُعزّز النمو الاقتصادي وينوّع مصادر الدخل، مما يساهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وضمان متانته على المدى الطويل.

تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2027/2026 والتوجهات التي بني عليها:

تنفيذاً لأحكام المادة (140) والتي تنص على " تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمها الى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها" وعليه أصدرت وزارة المالية تعميم رقم (2) لسنة 2025 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2027/2026.

حيث قامت وزارة المالية – ممثلة بقطاع شؤون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2027/2026 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2027/2026.

وتمثلت أهم القواعد والاسس والتوجهات لتعزيز الاستدامة المالية من خلال تنمية الإيرادات وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي للسنة المالية 2027/2026 في الآتي:

- دعم المشاريع التنموية بما يتماشى مع رؤية الكويت المستقبلية 2035، وترجمة الخطط التنموية إلى برامج تنفيذية واقعية.
- ضبط الأداء المالي من خلال عدة ركائز أساسية تعتمد على سياسة ضبط الإنفاق وإلزام الجهات الحكومية بضبط المصروفات وتنمية الإيرادات الغير نفطية من خلال إعادة النظر في رسوم الخدمات الحكومية المقدمة وأن يكون زيادتها بما يتناسب مع قيمتها، ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات وتحصيل الديون المستحقة للحكومة، وذلك خلال الآتي:
- مرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2025 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة لإعادة تسعير الخدمات العامة والرسوم (بما فيها الطاقة والمياه) تدريجياً، مُلغياً قانون رقم 79 لسنة 1995 السابق، لتعزيز كفاءة المرافق العامة وزيادة مرونة الجهات الحكومية في التسعير مع مراعاة العدالة الاجتماعية وسعياً لمزيد من الضبط المالي من أجل تعزيز الاستدامة المالية للدولة انعكس ذلك على زيادة في الإيرادات المالية غير النفطية بسبب البدء في إعادة تسعير الخدمات الحكومية.
- مرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة في مارس 2025، والذي يمنح الدولة مرونة مالية من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة.
- الالتزام بقرار مجلس الوزراء رقم (912) لسنة 2025 بشأن سقوف الانفاق المحددة من وزارة المالية والتقييد بها، والالتزام بتوفير الاعتمادات اللازمة لتغطية الصرف على عدد 14,518 وظيفة منشأة للتعيين خلال السنة المالية 2027/2026 والزيادة الحتمية في الرواتب. بالإضافة الى توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2027/2026 وذلك بما يتماشى مع رؤية الكويت المستقبلية 2035، كما تم توفير الاعتمادات المالية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتغطية الصرف على المستحق على الخزنة العامة والخاصة بالصناديق التأمينية فقد ارتأت وزارة المالية ادراج التقديرات اللازمة لذلك.
- توصيات مجلس الخدمة المدنية بتفويض ديوان الخدمة المدنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ اعتماد الهياكل التنظيمية لكل جهة حكومية.

تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2027/2026

جملة الإيرادات
16,312,843,000 دك

الإيرادات غير النفطية
3,500,026,000 دك

الإيرادات النفطية
12,812,817,000 دك

-

جملة المصروفات 26,068,308,000 دك

المصروفات الرأسمالية
3,069,055,200 دك

الدعوم
3,963,121,000 دك

الأجور والرواتب
15,843,995,500

=

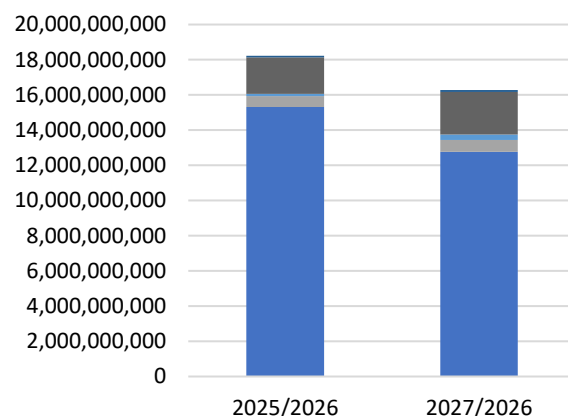
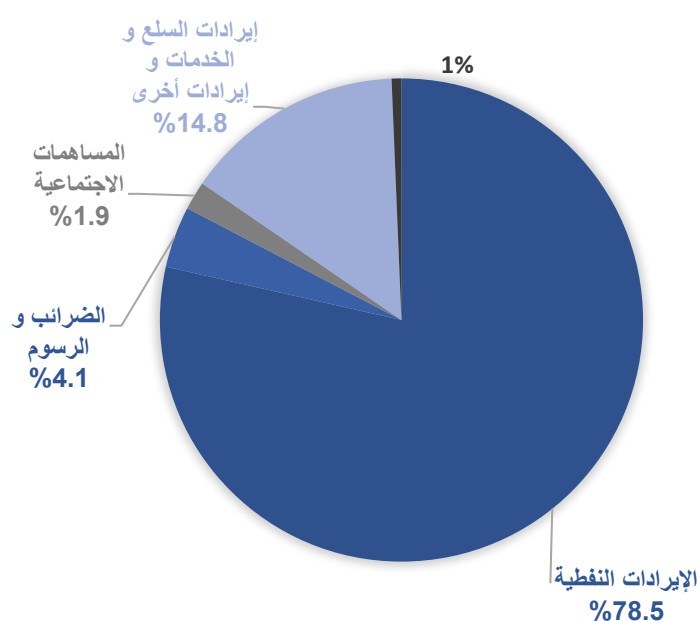
العجز المتوقع

(9,755,465,000) دك

تقدير الإيرادات النفطية:

ميزانية السنة المالية 2026/2025		أسس التقدير
2.600 مليون برميل/اليوم	2.500 مليون برميل/اليوم	حجم الإنتاج
57 دولار	68 دولار	سعر البرميل
307 فلس دولار	307 فلس دولار	سعر الصرف
365 يوم	365 يوم	السنة المالية
289.8 مليون دينار	320.9 مليون دينار	إيرادات الغاز
4,083.6 مليون دينار	4,064.8 مليون دينار	خصم تكاليف الانتاج

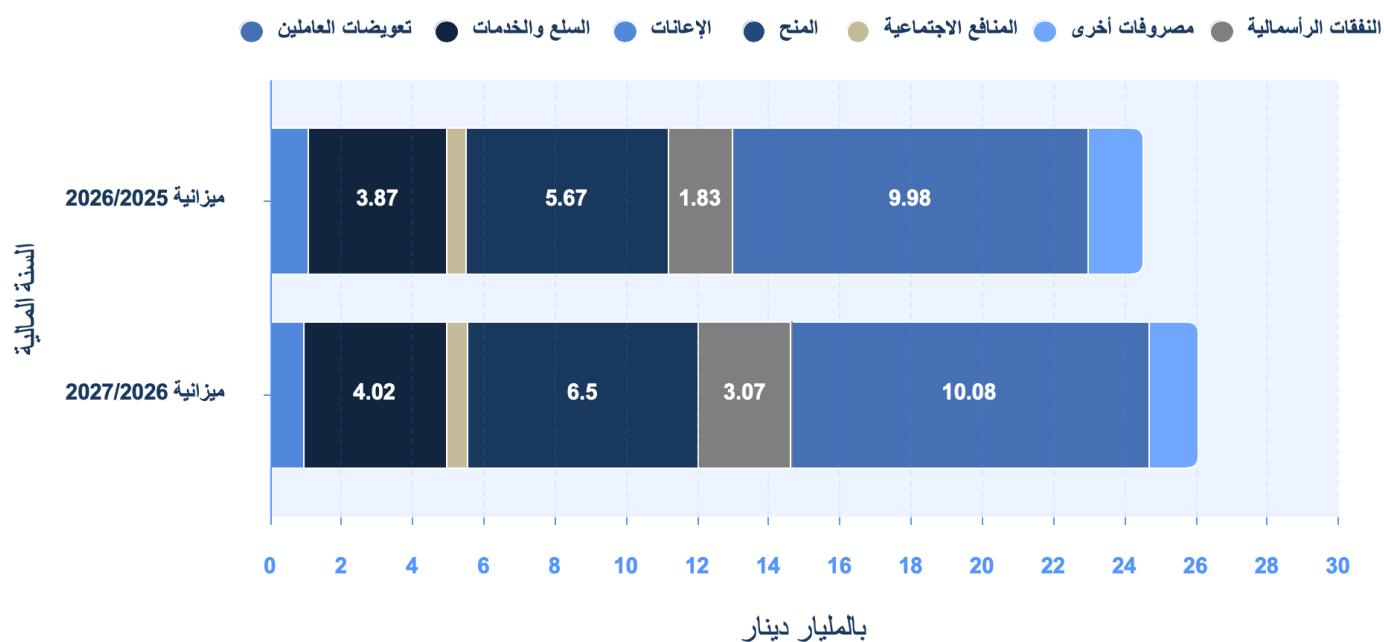
الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2027/2026



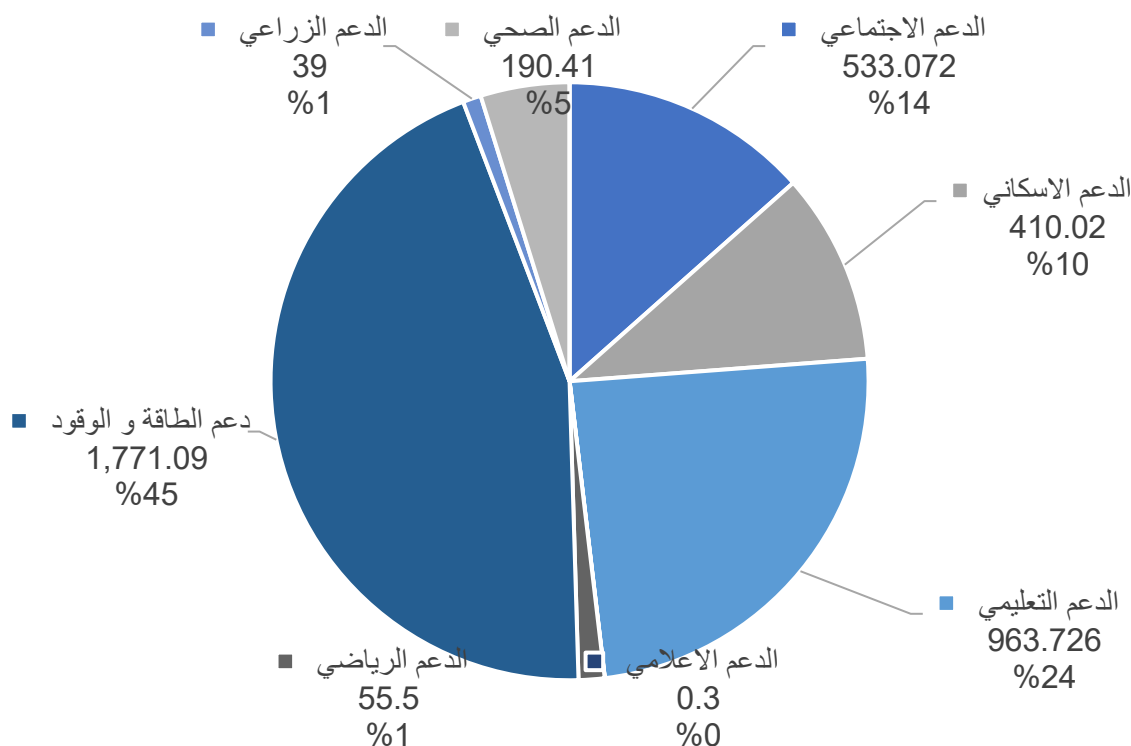
- إيرادات التخلص من أصول وإيرادات غير تشغيلية أخرى
- إيرادات السلع والخدمات وإيرادات أخرى
- المنح (الإيرادات)
- المساهمات الاجتماعية
- الضرائب والرسوم
- الإيرادات النفطية

تقديرات المصروفات والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2027/2026	2026/2025	
10,076	9,978.5	تعويضات العاملين
4,015.5	3,870.5	السلع والخدمات
954.3	1,104.9	الإعانات
6,498.8	5,672.8	المنح
578.6	535.3	المنافع الاجتماعية
1,371.2	1,549.6	صروفات وتحويلات أخرى
2,574	1,826.2	النفقات الرأسمالية
26,068.3	24,538	الإجمالي



الدعم في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2027/2026



النفقات الرأسمالية:

2,677,000	المشاريع الجديدة 101 مشروع	النفقات الرأسمالية للوزارات والإدارات الحكومية 1,949,923,000 دك
1,270,413,000	المشاريع المستمرة 433 مشروع	
676,833,000	الصيانة الجذرية	

55,165,000	المشاريع الجديدة 15 مشروع	النفقات الرأسمالية للهيئات الملحقة 220,100,000 دك
89,048,000	المشاريع المستمرة 107 مشروع	
36,608,000	الصيانة الجذرية	